اليوم الدراسي حول
السياسات العمومية المستجيبة للنوع الاجتماعي
أية آليات لتفعيلها على المستوى الترابي؟

الأرضية

في إطار العمل المشترك الذي يقوم به مجلس المستشارين مع فعاليات المجتمع المدني، ينظم فريق الاتحاد المغربي للشغل والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يوما دراسيا حول:" السياسات العمومية المستجيبة للنوع الاجتماعي: أية آليات لتفعيلها على المستوى الترابي؟"، بمقر مجلس المستشارين يوم 14 فبراير 2017.

استثمارا وتفعيلا للقواعد الدستورية التي تنظم الديمقراطية التشاركية، وترسيخا لتقاليد النقاش بين المؤسسات المنتخبة والمجتمع المدني، ارتأينا من خلال هذا اليوم الدراسي مواصلة التفكير والبحث عن أجوبة مشتركة لمختلف التحديات التي تعترض مسلسل التنمية الترابية خاصة وأن المغرب اختار أن يجعل من"....التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة ".

وإذا كان دستور2011 قد عمل على تغيير اسم "المصالح الخارجية " بالمصالح اللاممركزة للإدارة المركزية" لأول مرة في تاريخ المغرب منذ الاستقلال، وذلك لإعطاء تصور جديد للتنظيم الإداري للدولة سواء على مستوى الأدوار والاختصاصات أو على مستوى البنيات التنظيمية والهيكلية، فإن السلطات العمومية والمجالس المنتخبة الترابية مطالبة اليوم بالبحث عن أساليب التجانس والالتقائية بين السياسات العمومية في بعدها الترابي وبين برامج التنمية.

لكن اليوم، لا يمكن الاستمرار في تقديم خطاب عن الرغبة في "اللاتركيز الإداري" بل يجب إعمال مقتضيات الدستور وتفعيل توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية والمتمثلة في:

- تنسيق الاختصاصات والانتشار الترابي للمصالح الخارجية للإدارات والهيئات العمومية اللامركزية؛
- السهر على تصويب أو تجنب تداخل الاختصاصات وازدواجية الهيئات والاستعمال غير الملائم أو غير الرشيد للموارد البشرية والمادية؛

لقد تم الإعلان في 19 يناير 2012 من خرف رئيس الحكومة على اعتماد اللاتمركز الإداري الذي يجب أن يواكب الجهوية واللامركزية، كما أكد على التعجيل بإصدار " الميثاق الوخني للاتركيز " باعتباره ورشا أساسيا لتحديث هياكل الدولة و للحكامة الترابية، لكن التطورات لم تفرز لنا نقاشا وخنيا من أجل بلورة تصور للميثاق، بل تم الاكتفاء عشية انتخابات الجماعات الترابية بوضع ترسانة قانونية مهيكلة للعمل التنموي،والمتمثلة في:

- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

ولقد توضح من خلال المقتضيات الجديدة لهذه القوانين توسيع الاختصاصات والصلاحيات والأدوار المخولة لهذه الجماعات، انطلاقا من المبادئ التالية:

- مبدأ التدبير الحر؛
- مبدأ التفريع لممارسة الاختصاصات؛
- مبدأ التعاقد والتعاون والتضامن؛
- مبدأ الانفتاح وإشراك المجتمع المدني في التنمية الترابية؛
- مبدأ التقاضي؛
- مبدأ الحكامة الترابية؛

ولتفعيل مقتضيات القوانين التنظيمية الثلاث، خاصة الجزء المتعلق بإعداد برامج الجماعات الترابية،تم إصدار المراسيم التالية لتوضيح منهجية الاشتغال:

- مرسوم 2.16.299 بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده.
- مرسوم 2.16.300 بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية للعمالة والإقليم وتحيينه وتقييم آليات الحوار والتشاور لإعداده.
- مرسوم 2.16.301 بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية للجماعة وتحيين وتقييم آليات الحوار والتشاور لإعداده.

وبالرغم من الترسانة القانونية المنظمة للعمل الجماعي، يواجه مسلسل إعداد برامج عمل الجماعات مجموعة من التحديات المتمثلة في:

- كيفية وضع تصور للاشتغال المشترك بين الإدارات اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية؟
- كيفية العمل المشترك من أجل وضع برنامج عمل جماعي/جهوي يعمل كل متدخل على تنفيذه انطلاقا من مجال تدخله؟
- كيفية ملاءمة المؤشرات التي سيتم اعتمادها على المستوى الترابي مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومقاربة النوع؟
- كيفية وضع مؤشرات ترابية في الخطة الحكومية للمساواة 2017ـ2022 وملاءمتها مع منظومة تتبع المشاريع التي سيتم اعتمادها على المستوى الترابي؟

لقد أشارت المراسيم المتعلقة بمنهجية إعداد برامج عمل الجماعات الترابية على أهمية تقديم المساعدة التقنية والبشرية من خرف الإدارات اللاممركزة إلى المجالس المنتخبة وتمكين الجماعات من الوثائق والمشاريع الخاصة بالتراب الجماعي.

فإذا كانت الحكومة السابقة قد انكبت على إعداد تصور جديد للإدارة اللاممركزة يتوخى الاستجابة للأهداف التالية:

- تمتين فاعلية الإدارة اللاممركزة عبر تحسين علاقة الإدارة بالمواخنين (علاقة الإدارة – المواخنين)
- المساعدة وتقديم الدعم والاستشارة للمنتخبين (علاقة الإدارة – المنتخبين)
- بناء سياسات عمومية مندمجة وفعالة تحقق التقائية السياسات العمومية (علاقة الإدارة ـ الإدارة).

فإننا نتساءل،

- هل استطاعت الحكومة تفعيل هذه الأهداف وما مدى تحقيقها؟
- وهل بالفعل هناك منهجية واضحة لكافة القطاعات الوزارية لتنفيذ لاتمركز حقيقي قوامه الفعالية والنجاعة؟
- وهل ستعمل الحكومة المقبلة على إخلاق ميثاق اللاتمركز؟
- وهل سيتضمن ميثاق اللاتمركز توجها واضحا للجمع بين تدخل الإدارات اللاممركزة والجماعات الترابية؟
- وهل سيتم استحضار توجهات واستراتيجيات مستجيبة للنوع الاجتماعي في ميثاق اللاتمركز؟

خاصة وأن الظرفية الحالية تعرف إخلاق دينامية إعداد برامج عمل الجماعات الترابية وبالتالي بات من الضروري التسريع بميثاق اللاتمركز والبحث عن آليات العمل المشترك من أجل تنمية ترابية دامجة ومستجيبة للنوع الاجتماعي.